PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Watan**
DATE:	**18-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**220,000**
TITLE :	**Pharmaceutical business interests ignite crisis between patients and pharmaceutical companies**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related New**
REPORTER:	**Staff Report**

«بيزنس الدواء» يشعل معركة المرضى وشركات الأدوية

الصناع: تحريك الأسعار يشجع على زيادة الإنتاج وتوفير النواقص

«فاروق»: يساعد الشركات على إعادة تشغيل خطوط الإنتاج المتوقفة.. و«أبودومة»: يؤدى لانفراجة فى أزمة نقص الأدوية.. و«رستم»: الأسعار لم يتم تحريكها منذ التسعينات

كتبت - سحر المكاوى:

رحب خبراء صناعة الدواء، بقرار الحكومة بتحريك أسعار الدواء، باعتباره خطوة لتشجيع سوق الأدوية وإعادة تشغيل خطوط الإنتاج المتوقفة، وتوفير العديد من النواقص، التى كانت تدفع المريض للجوء للبديل الأجنبى بأسعار مضاعفة.

قالت الدكتورة ولاء فاروق، مدير إدارة الدعم ونواقص الدواء، إن قرار الحكومة بزيادة أسعار الأدوية، التى يبلغ سعرها ٣٠ جنيها فأقل له تأثيراته المباشرة على قطاع الدواء بشكل عام، وأزمة النواقص بشكل خاص. وأوضحت «فاروق» أن القرار سيساعد الشركات على إعادة تشغيل وتجديد خطوط إنتاج الأدوية المتوقف، مشيرة إلى أن إعادة تشغيل خطوط الإنتاج ستساهم فى توفير العديد من الأصناف غير المتوفرة بالسوق منذ فترات طويلة.

وأضافت «فاروق» أن وقف خط إنتاج واحد بمصنع دواء يؤثر بشكل كبير فى سوق الدواء ويؤدى إلى زيادة المستحضرات الدوائية فى قائمة «النواقص»، مشيرة إلى أن تجديد خط إنتاج واحد يوفر من ١٠ إلى ١٥ مستحضراً دوائياً، ونوه «فاروق» إلى أن القرار له تأثيراته المباشرة على توفير الأدوية بالمستشفيات الحكومية سواء التابعة لوزارة الصحة أو المستشفيات الجامعية.

وتابعت فاروق أن الدواء المحلى سيتوفر للمريض بكميات مناسبة، ولن يضطر المواطن للجوء للبديل الأجنبى، والذى يبلغ سعره أضعاف سعر الدواء المحلى، مشيرة إلى أن الزيادة بنسبة ٢٠٪ بسيطة ولكن إيجابيات القرار ستعود على المريض أولاً والذى لن يجد معاناة فى الحصول على الدواء، كما أن شركات الدواء التابعة لقطاع الأعمال العام ستعود للإنتاج مرة أخرى، حيث إن أغلبية الأدوية التى أقل من ٣٠ جنيها يتم إنتاجها من قبل شركات الدواء الحكومية مما سيعود بالإيجاب على صناعة الدواء المحلية بأكملها، مؤكدة أن شركات الدواء المحلية سواء الحكومية أو الخاصة ليس لها حجة حالياً فى توفير الدواء بمعدل الاستهلاك الشهرى الفعلى. وأكد الدكتور أحمد أبودومة، عضو مجلس نقابة الصيادلة، أن قرار رفع أسعار الأدوية سيحدث انفراجة كبرى فى أزمة نواقص الدواء بعد ارتفاع سعر الدولار، مشيراً إلى أن عدداً من الشركات عزفوا فى الفترة الأخيرة عن إنتاج الدواء، نظراً للخسائر المستمرة التى يتكبدونها مما عاد بالسلب على المريض والذى يعانى فى الحصول على الدواء ويضطر للجوء للبديل بسعر مضاعف.

وأضاف «أبودومة» أن رفع أسعار الدواء مرتبط بقرار وزارى رقم ٤٩٩ لسنة ٢٠١٢ الذى يمنح الحق للشركات برفع أسعار المستحضرات الدوائية

أزمة الدولار تتسبب فى ارتفاع أسعار الأدوية

فى حالة ارتفاع سعر الدولار بنسبة ١٥٪، وخاصة أن ٨٠٪ من مدخلات إنتاج الدواء يتم استيرادها من الخارج ما يجعل الشركات أعباء خارج نطاق الاحتمال. وتابع «أبودومة» أن أزمة الدواء ترجع إلى قرارات عشوائية كبيرة تم اتخاذها خلال الأعوام الماضية حتى أن الوضع لما هو عليه الآن ما يتطلب إنقاذ صناعة الدواء بهذا القرار.

ونوه عضو مجلس نقابة الصيادلة بأن القرار جرىء وسيدعم الصناعة المحلية وشركات قطاع الأعمال العام، وخاصة أن معظم الأدوية التى سترتفع سعرها تنتجها الشركات الحكومية والمتمثلة فى أدوية الضغط والسكر والأمراض المزمنة وأدوية علاج الجهاز الهضمى.

من جهته، أكد الدكتور أسامة رستم، عضو غرفة صناعة الدواء أن قرار الحكومة فى المقام الأول لصالح المريض بالرغم من ارتفاع أسعار الدواء، حيث سيحصل المريض على الدواء المحلى بسعر مناسب بدلاً من اللجوء للبديل الأجنبى المرتفع السعر، مشيراً إلى أن القانون ليس فى صالح الشركات فقط، ولكن يشمل مصلحة الصيادلة والموزعين حيث إن ٩.٤٪ من نسبة الزيادة موزعة بين الصيدلى والموزع، وأضاف «رستم» أن القرار سيساهم فى عودة الشركات لإنتاج الأصناف غير المتوفرة بالسوق وانتعاش صناعة الدواء، موضحاً أن الأدوية التى يبلغ سعرها ٣٠ جنيهاً فأقل تتراوح بين ٤ و٥ آلاف صنف تستحوذ شركات قطاع الأعمال على نسبة كبيرة منها، ونسبة للشركات الخاصة المحلية ونسبة للشركات الأجنبية.

وقال رستم: «على المواطن أن يعلم أن جميع مكونات الدواء يتم استيرادها من الخارج وارتفعت أسعارها بسبب الدولار مما يستلزم تحريك الأسعار لصالح توفير الدواء للمريض»، مشيراً إلى أن أسعار الدواء لم يتم تحريكها منذ التسعينات وقت أن كان سعر الدولار جنيها واحدا، وطالب رستم البنك المركزى بتوفير الاعتمادات المالية لشركات الدواء كأولوية أولى كالغذاء، لحل أزمة نواقص الدواء كاملة.

من جهته، قال الدكتور محمد حسن خليل، منسق لجنة الدفاع عن الحق فى الصحة، إن القرار صدر فى التوقيت المناسب، ولكن أزمة نواقص الدواء ليست مرتبطة برفع أسعار الدواء فهناك مشكلة كبرى تتمثل فى وجود فجوة فى موارد العملة الأجنبية فى مصر وخاصة أن مصر لا تنتج مواد خام للدواء، ودورنا يتمثل فى تجميع الدواء مما يجعل طبيعة سوق الدواء حساسة جداً لتقلبات سعر الصرف.

وأضاف «خليل» أن سوق الدواء يعانى من مشاكل هيكلية، وإذا كان القرار سيحل أزمة فإنها مؤقتة وعبارة عن تسكين الوضع الحالى ليس أكثر من ذلك، وستطفو المشكلة مرة أخرى على السطح فى أقرب وقت، خاصة مع عدم توفير الاعتمادات المالية من العملة الصعبة لاستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج من الخارج، والتى تبلغ نسبة استيرادها ١٠٠٪ بالنسبة للمواد الخام و٨٠٪ لمستلزمات الإنتاج، وأشار «خليل» إلى أن هناك تدهوراً مستمراً فى العملة المصرية مما يتطلب معه اللجوء لمجال تصنيع المواد الخام.

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

رئيس لجنة الصحة بـ«النواب»: القرار طبيعى ومناسب ويجب تخفيض الأدوية «باهظة الثمن» لمراعاة المرضى

«مرشد»: ١٤٧٠ نوع دواء اختفى بسبب الأسعار المنخفضة.. و«الصيادلة» تحرر محاضر ضد الشركات الممتنعة عن البيع

كتب - محمد طارق وريهام عبدالحافظ:

اعتبر الدكتور مجدى مرشد، رئيس لجنة الصحة فى مجلس النواب، أن قرار وزارة الصحة الأخير بزيادة أسعار الأدوية التى يقل سعرها عن ٣٠ جنيها بنسبة ٢٠٪ كان طبيعيا، مشيرا إلى أنه كان من المفترض التفريج فى إعادة تسعير الدواء منذ عام ١٩٩٥، وأن عدم حدوث ذلك أدى لاختفاء ١٤٧٠ دواء، معظمها يحتاجها المرضى بشكل ضرورى وملح، وذلك نتيجة لأن أسعارها لم تكن تتناسب مع ارتفاع أسعار المواد الخام. وقال «مرشد» فى تصريحات لـ«الوطن»، إن الريض فى واقع الأمر لن يتحمل شيئا بشكل أو آخر، خصوصا أنه نتيجة اختفاء وندرة هذه الأدوية من السوق، يضطر إلى اللجوء للدواء المستورد، وهو ما يؤدى إلى تحمله تكلفة مضاعفة، أو أن يظل يبحث عن الدواء حتى يموت، وبالتالى فالزيادة ستكون فى صالحه بشكل آخر.

واشترط رئيس لجنة الصحة فى مجلس النواب فى المقابل أن تتم إعادة النظر فى الأدوية مرتفعة السعر، خصوصا التى تنطوى على هامش ربح كبير، تيسيرا على المواطنين. وأشار إلى أنه من المقرر أن يتم عقد اجتماع مع وزارة الصحة خلال الفترة المقبلة للاستماع إلى وجهة نظرهم بشأن ارتفاع الأسعار. وتابع: «الأدوية التى يتعدى هامش الربح بها ٥٠٠٪ فى حالة إلى تخفيض سعرها، لتتناسب مع دخول المواطنين، فى مقابل رفع أسعار الأدوية الرخيصة، والتى تعتبر أسعارها أقل من تكلفة المادة الخام، مما تسبب فى غلق عدد من المصانع». وطالب هيثم الحريرى، عضو لجنة الصحة، بضرورة عقد جلسات استماع مع شركات الأدوية ونقابة الصيادلة، والمواطنين، وممثلين عن وزارة الصحة، للوصول إلى رؤية بشأن قرار الحكومة. وانتقد الحريرى سياسات الحكومة التى تعتمد على التمويل على المواطن، قائلا: «هذه حكومة الأغنياء فقط». وبدأت نقابة الصيادلة فى إجراءاتها ضد الشركات الممتنعة عن بيع الأدوية للصيدليات، وتم تحرير عدة محاضر فى قسم ثان المنصورة ضد شركات الأدوية والمخازن الممتنعة عن بيع البيع.

وتضمن المحضر رقم ٤٥٥٠ لسنة ٢٠١٦ اتهام الشركة المصرية بالتربح وتفضيل المصالح الشخصية على المصلحة العامة وتعريض صحة المواطنين للخطر والقتل العمد، وكل هذه الجرائم جنائية يعاقب عليها القانون المصرى.

وأوضحت النقابة أنه سيتم استدعاء مدير الشركة المصرية للتحقيق معها، وأكدت أن النقابة لن تقف مكتوفة الأيدى أمام أى تلاعب بصحة المرضى وأى مخالفة لقرار رئيس مجلس الوزراء الذى صدر بالأمس.

.. وأزمة نقص الأدوية تضرب محافظتى المنيا والإسكندرية

كتب - إسلام فهمى وحازم الوكيل وأحمد ماجد:

ضربت أزمة نقص الأدوية محافظتى الإسكندرية والمنيا بعد قرار مجلس الوزراء أمس الأول برفع الأسعار، ما ترتب عليه اتجاه بعض الشركات إلى وقف خطوط الإنتاج، حسبما أكد صيادلة، ففى المنيا شكا مئات المرضى من نقص حاد فى معظم الأدوية بالصيدليات. مطالبين بسرعة تدخل مجلس النواب والدولة لتوفير الدواء، والحيلولة دون ارتفاع أسعار الدواء. وقال «معبد م»، صيدلى، إن «معظم شركات الأدوية أحجمت عن توزيع منتجاتها تحسباً لارتفاع أسعار الأدوية التى تتراوح بأقل من ٣٠ جنيها، وهو ما تسبب فى حالة النقص الحالية». وقالت زينب محمد، ربة منزل، إن «أدوية علاج أمراض الضغط والسكر غير متوفرة فى الصيدليات»، فيما طالب بدر أنور سدرى، مؤسس حركة «كرامة إنسانية»، مجلس النواب بالتدخل واتخاذ موقف جاد وحاسم، محذراً من مدى تأثير ذلك على البسطاء. وتساءل: «هل الوقت مناسب لتلك الزيادة أم كل الأطراف تستغل زيادة سعر الدولار لتحقيق مكاسب بشكل غير مشروع بموافقة الحكومة». لافتاً إلى أن «مجلس الوزراء وافق على رفع سعر الأدوية التى سعرها أقل من ٣٠ جنيها بزيادة قدرها ٢٠٪ من ثمنها».

وفى الإسكندرية رصدت «الوطن» اختفاء أنواع عديدة من الأدوية فى الصيدليات، بينها أدوية الأطفال والعيون والكبد، وذلك بسبب توقف عدد من خطوط إنتاج الأدوية بالتزامن مع ارتفاع أسعارها، طبقاً لقرار مجلس الوزراء. أمس الأول. وقال محمود عبدالرحيم، صيدلى: «اختفت أنواع كثيرة من الأدوية لعدد تراوح ما بين شهرين إلى ثلاثة نتيجة توقف خطوط الإنتاج فى انتظار زيادة الأسعار، دون أن يكون هناك بدائل، فى وقت تغيب فيه رقابة الحكومة».

وأكد محمد عبدالهادى، أحد الأهالى: «اختفى دواء توبرادين المخصص للعيون، بالإضافة إلى أدوية أخرى، ومع ذلك لا يوجد بدائل، وهو ما أغضب السوق السوداء، ورفع أسعار الدواء». مضيفاً: «لا يستطيع أحد إيقاف زيادة أسعار الأدوية التى أصبحت قطاراً لا يتوقف، فمعظم الأدوية زادت خلال العام الحالى أكثر من مرة، بنسب وصلت إلى ٢٠٠٪ لبعض أنواع الأدوية».

مدير مركز الحق فى الدواء: غرفة صناعة الدواء مارست ضغوطاً على الحكومة

«فؤاد»: قرار رفع أسعار الأدوية ظالم للمريض

قال محمود فؤاد، مدير المركز المصرى للحق فى الدواء، إن قرار الحكومة برفع أسعار الأدوية لا يصب فى مصلحة المواطن المصرى، وجاء لصالح شركات الأدوية الخاصة التى تمثلها غرفة صناعة الدواء، مشيراً إلى أن الحكومة واجهت ضغوطا لإصدار هذا القرار ولم تراع مصلحة المريض الذى يعانى لتوفير ثمن العلاج.

حوار: سمر المكاوى

• **بداية.. كيف ترى قرار الحكومة بزيادة أسعار الدواء؟**

- القرار ظالم للمريض المصرى الذى يعانى من أجل توفير ثمن العلاج وليس هناك مصلحة للمواطن من هذا القرار

• **ولماذا تم إصدار القرار من وجهة نظرك؟**

- الحكومة واجهت ضغوطاً شديدة من قبل شركات الدواء والممثل الشرعى لغرفة صناعة الدواء التى مارست كل أنواع الضغوط على الحكومة ووزير الصحة لرفع أسعار الدواء، بحجة تحقيق خسائر وعدم مقدرة الشركات على إنتاج الأدوية بعد ارتفاع تكلفة المواد الخام ومستلزمات الإنتاج التى يتم استيرادها من الخارج بالتزامن مع ارتفاع سعر الدولار.

• **لكن الشركات تستورد كافة مستلزمات الإنتاج من الخارج وتأثرت بسعر الدولار.**

- الحجة منطقية بالفعل، ولكن الشركات لا تحقق خسائر ولديها أصناف دوائية تحقق ربحاً مرتفعاً بما يُحدث توازناً مع الأصناف التى لا تحقق إلا هامش ربح بسيط أو التى لا تحقق ربحاً، فالإجمالى بالنسبة للشركات ليس فيه خسائر وإنما يريدون تحقيق مكاسب أكثر كنوع من التقليد للنعمة المعتادة، «كل حاجة ارتفع سعرها بعد ارتفاع الدولار.. اشمعنى قطاع الدواء».

• **الحكومة أكدت أن قرار سيُنهى أزمة نواقص الدواء وسيوفر الدواء للمريض دون معاناة فى الحصول عليه.. ما رأيك؟**

- هذا كلام فارغ.. دى كلها مسكّنات، والشركات تتحكم فى سوق الدواء كما يحلو لها دون رقابة، وأزمة النواقص لن تنحل، خاصة مع عدم وجود عملة صعبة لاستيراد المواد الخام من الخارج.

رئيس «صناعة الدواء»: تكبدنا خسائر كثيرة.. والقرار فى مصلحة المواطن

«العزبى»: القرار منح قطاع الدواء «قبلة الحياة»

قال الدكتور أحمد العزبى، رئيس غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات المصرية، إن قرار الحكومة برفع أسعار الأدوية هو بمثابة قبلة الحياة لقطاع الدواء المصرى، وأشار «العزبى»، خلال حواره لـ«الوطن»، إلى أن قطاع الدواء عانى الفترة الماضية كثيراً وتحمل فوق طاقته، خاصة بعد الارتفاع المتكرر والجنونى فى سعر الدولار مؤخراً.

حوار: سمر المكاوى

• **بداية.. كيف ترى قرار الحكومة برفع أسعار الدواء؟**

- قرار صائب، وكنا نتمنى صدوره منذ فترة وأن تقدر الحكومة الأزمات التى يعانيها قطاع الدواء والشركات التى تعانى من الخسائر بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج عن سعر بيع الدواء، خاصة مع الارتفاع المتكرر فى سعر صرف العملة الصعبة.

• **وهل القرار سيقضى على أزمة نواقص الدواء؟**

- بالتأكيد القرار سيساهم فى حل أزمة نواقص الأدوية وتوفيرها بالسوق الصيدلية والمستشفيات الحكومية والخاصة، فالقرار بمثابة قبلة الحياة لقطاع الدواء وإنقاذ للوضع الراهن الذى يعج بالمشاكل.

• **ولكن هناك اتهامات موجهة للشركات بممارستها ضغوطاً على الحكومة لرفع الأسعار بحجة الخسائر؟**

- الاتهامات ليس لها أساس من الصحة، وتكبدنا الكثير من الخسائر خلال الفترة الماضية، ولكن التكلفة أصبحت فوق المحتمل.

• **وهناك عما يتردد بشأن أن الشركات عمدت إلى تعطيش السوق لأجل رفع الأسعار؟**

- التوقف عن الإنتاج ليس بالأمر الهين، فهو شديد الصعوبة ولا يلجأ إليه أى مصنع إلا بعد استنفاد كل الفرص المتاحة من أجل استمرار الإنتاج، خاصة أن الخاسر الأول من وقف الإنتاج هو المنتج.

• **وهل القرار له تأثير على شركات الأدوية التابعة لقطاع الأعمال العام؟**

- بالتأكيد، أغلبية الأدوية التى يقل سعرها عن ٣٠ جنيها من إنتاج شركات الأدوية الحكومية.

• **وما رسالتك للمواطن؟**

- لو لم يتم رفع الأسعار كنا سنواجه كارثة فى توفير الدواء، والقرار فى صالحك أولا ولن ترتفع الزيادة عن ٦ جنيهات.